إشكالية أسعار النفط و السياسة الإجتماعية في الجزائر في الفترة مابين (2012-2017)

د/ المكي دراجي
أ.د/ خليل زغدي
جامعة الوادي

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على طبيعة التغيرات التي مست مضامين السياسة الإجتماعية المتبعة في الجزائر، وهذا جراء التحولات التي شهدها سعر النفط للفترة الزمنية بين 2012 و 2017، بإعتبار أن النفقات العامة تقوم بالأساس على العوائد النفطية ،إذ ينعكس أي تغير في هذه الاخيرة على حجم التحويلات المخصصة لمختلف برامج السياسة الإجتماعية الموجهة للفئات الهشة من المجتمع.

وما إستقيناه من بحثنا هذا هو أن السياسة الإجتماعية في ظل الوفرة المالية خصصت لها ميزانيات معتبرة ،على خلاف حالتها في ظل هبوط سعر النفط آواخر سنة 2014،و تجلى ذلك من خلال تراجع حجم التحويلات المالية المخصصة لقطاع التضامن الوطني بصفته المسؤول الاول على صناعة السياسة الإجتماعية، مما إستوجب على صانع القرار في الجزائر إتباع سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي للتصدي لهذه المشكلة،بما يحافظ على النفقات العامة خاصة منها المتعلقة بالسياسة الإجتماعية، الرامية إلى تحسين حالة الفئات المحرومة.

الكلمات المفتاحية : سعر النفط،السياسة الإجتماعية، التحويلات الإجتماعية ،ترشيد النفقات

Abstract :

This article targets to identify the nature of the changes that have affected the social policy in Algeria.

Due to the changes witnessed in the price of oil in the Period from 2012 to 2017.As public expenditure is mainly based on oil revenues. Every change in oil revenues is reflected in the volume of remittances earmarked for social policy programs directed at vulnerable group in society.

In summary, our research is that social policy in the Case of financial comfort .Has been allocated a significant budget . contrary in the case of low oil price , Starting in late 2014 .Which was reflected in the decline in the volume of social transfers to the solidarity sector in his capacity as social policy maker Which led the decision maker to follow the policy of rationalization of government spending to address this problem. However, the achievement of this aim depends on the existence of a genuine will in which all be gathered at all levels .

Keywords: oil price , social policy , social transfers rationalization of government spending.

مقـــدمة

تمثل السياسة الإجتماعية في الجزائر أحد أهم التوجهات العامة للدولة ،وتجلى ذلك بداية من فترة التسعينيات في إطار تحسين الأوضاع الإجتماعية للفئات الضعيفة ،إلا أن هذه السياسة ومع الانتقادات الموجهة إليها حول عدم مقدرتها على تحقيق الرفاه الإجتماعي ،و المتزامنة مع إنخفاض سعر البترول في الأسواق العالمية في النصف الثاني من عام 2014 إلا أن السلطة الجزائرية لازالت تعتبرها من أولويات برامج السياسة العامة .

إن التذبذب الحاصل في أسعار النفط في وقتنا الحالي من المسائل التي لها تأثير على مقاصد السياسة الإجتماعية ،خاصة إن كان المورد الداعم لها هو الريع،إذ أن التقلبات الحاصلة له تؤدي دون شك إلى قيام السلطة بمراجعة سياساتها للخروج من مأزق ضعف مداخيل الدولة،والبحث على حلول أخرى لتجاوز هذا الظرف الحرج،الذي هدفه المحافظة على إستمرارية الدور الإجتماعي للدولة.

من هذا المنطلق تحاول هذه الورقة البحثية رصد وتحليل المسارات التي أخذتها السياسة الإجتماعية مع تذبذب أسعار النفط ،مما ألزم ذلك السلطة بالجزائر الى إتباع سياسة ترشيد إنفاقها العام، والتي مست الإعتمادات المالية المخصصة لقطاع التضامن الوطني بإعتبار هذا الأخير الجهة الموكل لها رسم برامج هذه السياسة، ومما سبق يمكن طرح إشكالية هذه الورقة البحثية كالآتي **كيف أثر هبوط سعر النفط على مضامين السياسة الإجتماعية في الجزائر،و هل عملية ترشيد الإنفاق العام المتبعة حافظت على هذه السياسة ؟**

إستوجبت طبيعة هذه الدراسة الكشف على الاختلافات والتشابهات في مضمون السياسة الاجتماعية في الجزائر ،بين حالة الوفرة المالية و حالة إنتهاج سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي (من 2012 إلى 2017) ، في ظل التطورات التي يشهدها سوق النفط العالمي.

وقد إعتمدنا على المحاور التالية :

أولا : الإطار النظري لسعر النفط و السياسة الإجتماعية.

ثانيا: أثر تقلبات أسعار النفط على مضامين السياسة الاجتماعية في الجزائر .

ثالثا: تقييم السياسة الإجتماعية في ظل إنخفاض سعر النفط بالجزائر.

أولا : الإطار النظري لسعر النفط و السياسة الإجتماعية

تعتبر الكثير من الموارد الطبيعية دعامة أساسية للميزانية العامة للكثير من دول العالم،وذلك من خلال العوائد المترتبة عليها،حيث يعد النفط موردا هاما للدول المنتجة له،لما له من أهمية في تمويل المشاريع والبرامج الإنمائية،والسياسة الإجتماعية بشكل عام.

وعليه فإننا سنحاول التعرف على الظروف المحيطة بأسعار النفط من جهة،والسياسة الإجتماعية من جهة ثانية.

1- سعر النفط :

تحسب أسعار النفط الخام العالمية بالبرميل وتحدد بالدولار ،و برميل النفط هو وحدة قياس أنجلو –ساكسونية تصل سعته حاليا 159 لتر،وهو لم يعد يستخدم عمليا منذ فترة طويلة لنقل النفط لكنه يبقى المرجع الدولي في تجارة النفط وخاصة بعد إستخدام انابيب النفط والخزانات والسفن والشاحنات.[1] .

ويعتبر النفط المورد الأساسي للدخل القومي لكثير من دول العالم الثالث،حيث يعتمد إقتصادها إعتمادا أساسيا على إيرادات النفط،خاصة مع زيادة الطلب العالمي الكبير عليه،حيث كان الطلب على النفط في عام 2000 يبلغ 75 مليون برميل في اليوم ،بالمقارنة مع أقل من 47 مليونا عام 1970 و66 مليونا عام 1990،وتفترض الحالة المرجعية التي عرضتها وكالة الطاقة الدولية IEA إرتفاعا يصل إلى 120 مليونا برميل في اليوم بحلول عام 2030.[2]

إن عدم إستقرار سعر النفط وتقلباته المستمرة يمكن له أن يؤثر سلبا على إقتصاد الدول المنتجة له،لذلك ظهرت الحاجة لتاسيس تنظيم دولي مهمته الحفاظ على مداخيل هذه الدول ،بتنظيم إنتاجه والتحكم في سعره ،حيث أسفرت المفاوضات والمباحثات مع الحكومات ذات الأهمية في الشرق الأوسط بتاريخ 1960/09/03 عن تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط،المسماة إختصارا بالآوبك، وكانت الدول الخمس المهمة في مجال النفط السعودية العراق الكويت إيران و فينزويلا،هي الدول المؤسسة لهذه المنظمة،[3] وكان هدف البلدان المنتجة للبترول من وراء عملية التأميم يكمن في الحصول على حصة أكبر من عوائد البترول.[4]

فمنظمة الآوبك أنشأت بهدف تنظيم السياسات النفطية لحماية ثروات الدول المنتجة للبترول، والمحافظة على إستقرار سعر الخام وبالتالي تجنب الإنخفاض الكبير الذي له أثر مباشر على إقتصاد تلك الدول،خاصة التي تعتمد بشكل أساسي على عائدات النفط لتمويل المشاريع والبرامج الوطنية و المحلية.

2-السياسة الإجتماعية :

وهي تلك السياسة التي تتجه بصفة خاصة إلى الفئات المحرومة والتي يطلق عليها الجماعات الهامشية كالأطفال المهملين وكبار السن والمعوزين...إلخ[5]،لأجل تحسين وضعهم الإجتماعي.

فالسياسة الإجتماعية هي نهج ثابت وشامل يتطلب إلتزاما أخلاقيا ،ويعمل ضمن أطر نظامية ومؤسسية على التدقيق في آثار أي سياسة من السياسات العامة على الإنصاف الإجتماعي وتكافؤ الفرص بين الجنسين،وذلك في المجالات الإقتصادية والمالية والبيئية وغيرها من المجالات ،ويسعى هذا النهج منذ البداية إما إلى تحويل الآثار السلبية التي يمكن أن تلحقها أي سياسة بمجموعات أو فئات معينة أو إلى ضبطها ،ونهج السياسة الإجتماعية يعالج ضرورات النمو الإقتصادي بطريقة

تساعد الأفراد والمجتمعات المحلية على لتخطيط حياتها وتنظيمها عن طريق وضع سياسات عامة قائمة على الإنصاف وإعادة التوزيع،و تلبية احتياجات الفقراء والضعفاء والحرص على حصول الجميع على الخدمات الإجتماعية التي تعزز صحتهم ورفاههم وبالتالي قدرتهم على المساهمة في المجتمع، [6] في جميع مجالات التنمية المختلفة المنتهجة من طرف الدولة.

ومؤدى هذا التعريف هو أن السياسة الإجتماعية عبارة على منهج تتبناه الدول ضمن سياستها العامة ووفق إطار قانوني محدد،يكفل تنفيذه مؤسساتها الوطنية،بهدف تحقيق الرفاه والعيش الكريم للفئات الهشة،إنطلاقا من وضع سياسة عامة قائمة على الإنصاف والعدالة الإجتماعية.،بداية من إتخاذ القرار مرورا بعملية إعداد الخطط والموازنات والرسم والتنفيذ[7].

عموما كون السياسة الإجتماعية جزء من السياسة العامة ،فإنها تفترض وجود مشكلة أو مشاكل يراد حلها،[8] وهناك علاقة تداخل بين السياسة الإجتماعية والنفط على إعتبار أن تنفيذ السياسة الإجتماعية يتطلب اعتمادات مالية توفرها العوائد النفطية،حيث ييسر النفط لهذه الدول أن تنفق على العديد من المشاريع و أن تتوسع في الخدمات التي تقدمها،ولولا النفط لعجزت هذه الدول عن تقديم الحد الادنى من المهام التقليدية،ناهيك عن الخوض في إنجاز مشاريع وبرامج التنمية.[9]

ولعلى التجربة الجزائرية خير مثال على ذلك،حيث أثبت الواقع المعيش أن السياسة الإجتماعية قد أثقلت كاهل الموازنة العامة في ظل التقلبات الاخيرة في أسعار النفط ، هو ما أدى إلى إتباع سياسات ترشدية للحفاظ على الإنفاق العام،بإعتبار أن الجباية البترولية تكاد لا تكفي سوى لتمويل ميزانية التسيير لسنة 2012،[10] وهو مؤشر عدم إستقرار للسياسة الإجتماعية وهذا ما سنحاول تناوله بأكثر تفصيل في العنصر الآتي.

ثانيا: أثر تقلبات أسعار النفط على مضامين السياسة الاجتماعية في الجزائر (2012-2017).

1- مضامين السياسة الاجتماعية في ظل ارتفاع أسعار النفط(الوفرة المالية):

إنصب إهتمام السلطة الجزائرية في السنوات الأولى من الإستقلال على الصناعات القائمة على مفهوم الصناعات المصنعة والنصف مصنعة التي ترتكز بالإساس على المحروقات التي تشكل أكثر من 95 % من الصادرات من السلع والخدمات و 95 % من الدخل الوطني.[11]

لجأت الجزائر في مطلع التسعينيات إلى تفعيل برامجها الإجتماعية الرامية إلى توفير العيش الكريم للفئات الضعيفة من المجتمع حيث تزامن ذلك مع تبنيها للإصلاحات الهيكلية في بناءها الإقتصادي.

كما اقر في هذا الإطار المجتمع الدولي بعيوب تطبيق سياسات التكيف الهيكلي التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على البلدان النامية،[12] بما في ذلك المطبقة على الجزائر، كونها

لم توضح كيفية تجسيد مبدأ تحقيق الرفاه للمهمشين إجتماعيا وضرورة تحسين عيشهم،وفي ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار البترول،[13] حيث تنوعت سياسة الدولة الإجتماعية للكثير من قضايا الفئات الهشة كالطفل،المرأة، و المعاق لتحقيق التكفل الإجتماعي اللائق لهم،و معالجة أشكال العوز و الفقر والتهميش والإقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع،مع ضمان ديمومة للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية[14].

من خلال هذا المحور سنقف على واقع السياسة الإجتماعية بين فترتي 2012-2017 وهذا في ظل الوفرة المالية التي جاءت جراء عوائد النفط المختلفة، وتجلى ذلك من خلال مخططات عمل حكومية كالتالي:

1-1- مخطط عمل الحكومة لسنة 2012 في مجال السياسة الإجتماعية :

أطلق هذا البرنامج على مضامين السياسة الإجتماعية عنوان " **ترقية التضامن الوطني** "،والذي حوى ثلاثة (03) محاور أساسية [15] ألا وهي:

أ- الأسرة هي المكان المفضل لتحقيق التماسك الإجتماعي،والدولة تتدخل في كل الوضعيات التي تهدد توازنها وتماسكها.

ب- تلتزم الدولة بتنفيذ الأعمال التي تخص الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع(الاطفال،النساء،المعاقين والمسنين).

ج- تحسين التكفل في المؤسسات المتخصصة .

د- تعزيز الشراكة مع الحركة الجمعوية الوطنية ذات الطابع الاجتماعي.

إن فحوى هذا المخطط جاء ليكرس الدور المحوري للدولة في التكفل بالفئات المحرومة،كما جاء هذا الأخير كدعوة لتعزيز روابط الشراكة بين الدولة والحركة الجمعوية بما يحقق نجاح السياسة الإجتماعية الهادفة إلى تحقيق تماسك وتوازن عيش هذه الفئات،إلا أن تجسيده لم يكن بالصورة التي يتطلع لها هؤلاء على أرض الواقع.

1-2-مخطط عمل الحكومة لسنة 2014 في مجال السياسة الإجتماعية:

جاءت أهم مضامين السياسة الإجتماعية في هذا المخطط وفق محورين أساسيين[16]:

أ- التكفل بالأشخاص المعوزين غير قادرين على العمل من خلال :

-حماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم.-حماية الطفولة وترقيتها.- حماية الأشخاص المسنين.

-حماية المرأة.

ب-تعزيز الشراكة مع الحركة الجمعوية ذات الطابع الإجتماعي والإنساني ومن خلال:

- تعميق الحوار والتشاور.- تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة بطلب المنح والإعانات الإجتماعية.

ما يلاحظ من خلال هذا المخطط أن الدور الإجتماعي للدولة تمحور حول ضرورة إعطاء أهمية قسوى للفئات الضعيفة في المجتمع،لأجل ترقيتها وتقوية الدور التشاوري للفواعل الأخرى في هذا الجانب،بما يساهم في تحقيق العيش الكريم لهذه الفئات،إلا أن هذا المخطط لم يوضح كيفية مشاركة هذه الفواعل في صنع السياسة،كالقطاع الخاص والجمعيات الخيرية،في حين تبقى الدولة الداعم الأول ماليا للسياسة الإجتماعية .

وإنطلاقا من هذا خصصت الحكومة إعتمادات مالية بعنوان ميزانية التسيير لقطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، لتنفيذ ما تم إعداده في مخططي 2012 –2014 المتعلقان بالسياسة الإجتماعية للدولة،وهذا في ظل التراجعات الطفيفة التي يشهدها سعر النفط، وجاءت قوانين المالية للسنوات 2012–2013–2014 ،بميزانيات مالية معتبرة لتطوير الوضع الإجتماعي للفئات المحتاجة و إزالة شتى مظاهر بؤسها.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول1:

السنة	2012	2013	2014 (النصف الأول)
الإعتمادات المالية (دج)	165.845.327.000	154.122.325.000	135.822.044.000
سعر النفط الخام (الدولار) للبرميل	111.63	108.56	108.16

المصدر : – قوانين المالية (2012،2013،2014) [17]

– موجز السياسة 2015، مركز بروكنجز الدوحة[18]:

http//www.brookings.edu/doha

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول هو وجود إنخفاض تدريجي للأسعار النفط بين سنتي 2012 و 2013، يقابله هبوط كبير في حجم الإعتمادات المالية المخصصة لقطاع التضامن الوطني في هاتين السنتين،أما بخصوص سنة 2014 فنلاحظ إنخفاض سعر النفط بما يقارب نصف سعره في سنة 2013 ،مما أثر هذا في تراجع حجم التحويلات المخصصة للسياسة الإجتماعية من نفس السنة،لذا أدى هذا التطور بالجزائر لإتباع سياسات ترشيدية للتحكم في الإنفاق الحكومي ،بما فيه الإنفاق المتعلق بصنع السياسة الإجتماعية ،وهنا تبدأ فترة جديدة في مسارات السياسة الإجتماعية ،وهذا ما سوف نتعرض له في الجزئية الموالية:

2– مضامين السياسة الاجتماعية في ظل تراجع أسعار النفط(حالة ترشيد النفقات):

لا شك أن صور سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي المتبعة من طرف السلطة الجزائرية مع بروز تطورات في سعر النفط ستظهر ببرامج ومخططاتها في مجال السياسة الإجتماعية وتجلى ذلك من خلال:

*- السياسة الإجتماعية في المخطط الخماسي للحكومة من 2015 -2019:

وتذهب تقديرات الإدارة الدولية للطاقة إلى أن تراجع سعر النفط سيستمر في 2015 نتيجة عوامل مجهولة،مثل جانبي العرض والطلب والظروف الجيوسياسية والبيئة النقدية و التنظيمية العالمية قد تسهم في تحول الأسعار في إتجاهات مختلفة،[19]مما يعيد هذا للدول المصدرة للنفط وضع سياسات ترشيدية تجنبها تأثير هذه العوامل.

وحسب ما أكده بيان لخبراء صندوق النقد الدولي في مارس 2016 أن الجزائر تواجه تحديات كبيرة مع توقع إستمرار التراجع الكبير في أسعار النفط،و في مواجهة هذه التطورات ،بدأت السلطات ضبط اوضاع المالية العامة وتنفيذ مجموعة من الإصلاحات،وهي جهود يتعين تكثيفها،فينبغي مواصلة التصحيح المالي و إجراء مجموعة واسعة من الإصلاحات الهيكلية لمواجهة صدمة أسعار النفط ومعالجة مواطن الضعف الموجودة منذ فترة طويلة. [20]

يتبين من خلال هذا البيان أن صندوق النقد الدولي لا يزال يحث الجزائر وفي ظل التراجعات التي يشهدها سعر النفط على مواصلة الإصلاحات الهيكلية بما يجنبها تبعات هذا الإنخفاض،والذي ينعكس حتما على حجم مداخيل الدولة،مما يؤدي دون أدنى شك إلى إنخفاض الإعتمادات المالية المخصصة لمختلف المشاريع والبرامج التنموية بما فيها التحويلات المخصصة للسياسة الإجتماعية.

و أشارت وزيرة التضامن الوطني مطلع 2015 وفي ظل المراجعات التي باشرت بها السلطة لمجابهة هذا التحدي،أن حماية الأسرة وترقيتها ترتكز أساسا على ضمان حقوقها المختلفة في مستوى معيشي لائق يسمح لها بأداء التنشئة في ظروف تتجاوب مع الإستقرار والتماسك ،منوهة بصدد حديثها عن العولمة والتغيرات التي تواجهها الأسرة بشجاعة بالمجهودات التي تبذلها كل القطاعات في إطار التنسيق الحكومي لتحسين الظروف المعيشية للأسرة وتمكينها من التوصل الى الرفاهية والإزدهار[21].

فالشيئ الملاحظ من خلال تصريح السيدة الوزيرة،أن التنسيق الحكومي بات ضروريا لتحقيق رفاه الأسرة الجزائرية وحمايتها من تبعات العولمة وما قد ينجر عنها،لكن حدوث هذه الغاية مرهون بوجود عديد المعطيات و الأوليات من برامج هادفة ومشاركات فعالة للفواعل غير رسمية لأجل الحفاظ على السياسة الإجتماعية و إستمرارية برامجها.

فرغم بقاء السعر المرجعي الجبائي لبرميل النفط الخام في مستوى 37 دولار أمريكي،[22]إلا أن التحويلات الإجتماعية المخصصة لتحسين الوضع الإجتماعي للفئات الهشة بعنوان ميزانية التسيير لقطاع التضامن الوطني إستمرت في الهبوط،

كما هو مبين في الجدول 02:

السنوات	2015	2016	2017
الإعتمادات المالية (دج)	131.653.688.000	118.830.888.000	70.904.217.000
متوسط سعر النفط الخام (الدولار) للبرميل	51.6	50.4	55.4

المصدر: – الأفاق الإقتصادية لدولة قطر(2015–2017) www.mdps.gov.qa[23]

– قوانين المالية (2015،2016،2017) [24]

يظهر من خلال هذا الجدول فوارق كبيرة بين الإعتمادات المالية المخصصة لكل سنة،خاصة بين 2016 و 2017 ،وهذا في ظل التقلبات التي يشهدها سعر النفط،هذا يؤكد لا محالة تأثير هذه الأزمة على التحويلات الإجتماعية المخصصة لمختلف البرامج الإجتماعية المندرجة ضمن السياسة الإجتماعية للدولة.

و صرح الوزير الأول السيد عبد المالك سلال في هذا الإطار أن إستراتيجية السلطات العمومية واضحة إلى أفاق 2019 حيث أن النفط لن يكون مصدر الثروة الوحيد ،ونهدف إلى تغيير نمط الإقتصاد الوطني وتنويعه مضيفا أن هذا التحول فرضه إنخفاض أسعار النفط منذ 2014 ولن يكون هناك تراجع عن المكاسب الإجتماعية [25].

ففي ظل التحولات التي تشهدها السياسات الحكومية بسبب تذبذب سعر النفط،قام قطاع التضامن الوطني

بوضع إستراتيجية خلال الخماسي 2019/2015 لعدد من مضامين السياسة الاجتماعية للدولة .

حسب ما هو موضح في الجدول 3:

مضمون السياسة الاجتماعية	الهدف منها	ألية تنفيذها	أفاقها
التكفل بالأشخاص المعاقين	تحسين ظروف التكفل به مؤسساتيا	مقاربة تشاركية بين مابين القطاعات مع المجلس الوطني للإعاقة	الإدماج المهني للمعاق ودعمه للتنمية.
حماية الطفولة وترقيتها	رعاية الطفل مؤسساتيا وفي الوسط العائلي	الدعم البسيكولوجي و الإرشاد الأبوي	تطوير قدرات الطفل
حماية الأشخاص المسنين	المساعدة على الادماج العائلي	مؤسسات متخصصة	تقوية الروابط الأسرية للمسن وتواصله مع الأجيال
حماية المرأة وترقيتها	حماية المرأة من العنف و والإقصاء	جهاز الإصغاء و التوجيه على مستوى دوائر القطاع المحلية	الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمرأة

المصدر [26]:وزارة التضامن الوطني و الاسرة وقضايا المرأة،السياسات الحكومية في مجال التضامن الوطني،www.msnfcf.gov.dz.2015

إن هذا التنوع في محتويات السياسة الإجتماعية كما هو مبين في هذا الجدول يوحي بأهمية دور هذه الفئات لدى صانع السياسة العامة في دعم التنمية بأشكالها المتعددة،رغم الوضع المتأزم الذي يمر به سعر النفط خلال هذه الفترة،حيث أن السلطة الجزائرية تولي أهمية بالغة بتنمية الحياة الإجتماعية للمعوزين ومن هم في وضع إجتماعي صعب،إلا أن الواقع قد لا يتطابق مع ما هو موضوع على أجندة من يصنع السياسة الإجتماعية ،خصوصا مع هذه الفترة التي تمر بها البلاد، وهو مايمكن توضيحه من خلال العنصر الموالي.

ثالثا: تقييم السياسة الإجتماعية في ظل إنخفاض سعر النفط بالجزائر .

تعكس التحويلات الإجتماعية للدولة و سياستها الإجتماعية،وحسب رزنامة لوزارة المالية،فإنها تسمح بتحقيق عمليات مساعدة الفئات الهشة (المعوقين،الأطفال والنساء ...)،[27] ولا شك أن الأموال المخصصة لتنفيذ السياسة الإجتماعية في الجزائر هي مصدرها العوائد النفطية المختلفة،وأي خلل قد يحدث في سعر المبيعات النفطية ينعكس سلبا على عملية تجسيد مضامين هذه السياسة.

إن ماتم وضعه من خلال مخططات الحكومة الجزائرية في مجال الإرتقاء بالفئات الهشة وتطويرها لا يمكن نكرانه لكن التأكيد بأنه حقق كل الغايات المرجوة في الواقع أمر صعب،وهذا نتيجة الوضع الإقتصادي والإجتماعي المتردي بسبب إنهيار سعر البترول،وكذلك الوضع الجيوسياسي الذي يحيط بالجزائر،خاصة الوضع الامني ببعض الدول المجاورة والتي أصبحت تعيش في حروب أهلية،إذ لم يكن على النظام الجزائري، إلا ترشيد الإنفاق العام والبحث عن تطوير بدائل أخرى للنفط وهذا من خلال تشجيع الإنتاج المحلي و تفعيل الإستثمار.

إن إتخاذ إجراءات التقشف والدخول في أزمة بسبب إنهيار أسعار البترول،قد يؤدي إلى ردود أفعال من طرف الفئات الإجتماعية المتضررة من سياسة التقشف،مما يفرض على السلطة التعجيل بالإصلاحات الإقتصادية للحد من نتائج هذه السياسة ،والتي تؤثر دون شك على الطبقة الإجتماعية ضعيفة الدخل.

1-الفئات المستفيدة من السياسة الإجتماعية:

ويمكن حصر تعداد المستفيدين حسب الفئة وكذا المؤسسات المتخصصة التي ترعاهم في إطار برامج قطاع التضامن الوطني مع بداية أزمة تدهور سعر النفط الخام منتصف 2014 من خلال الجدول 03:

الفئة	العدد	عدد المؤسسات
الطفل	7272 طفل 1774 طفل	48 مصلحة توجيه 54 مؤسسة رعاية
المعاق	19880 معاق	282 قسم
المرأة	200 إمرأة	48 خلية
المسن	1986 مسن	32 دار إستقبال

المصدر : وزارة التضامن الوطني،السياسات الحكومية في مجال التضامن الوطني،2015.

(28)

www.msnfcf.gov.dz

فمن خلال هذا الجدول تنوعت الفئات المستفيدة من برامج السياسة الإجتماعية،كما يعبر عدد هؤلاء الذين مستهم مختلف عمليات التكفل المؤسساتيو الإجتماعي والنفسي التي شرع بها قطاع

التضامن الوطني في ظل الإنهيار الذي يعرفه النفط،إلا أن مدى تحقيق هذه السياسة لأهدافها يبقى مرهون بفعالية سياسات التكفل الإجتماعي لا بحجم المؤسسات .

إن مشكلات التي تتعرض لها الطبقة الضعيفة تزداد في كل مرة ،والحاجة لإعادة نظر الدولة في إعداد سياستها الإجتماعية بات ضروريا مما يجعلها تتكيف مع أي تغير قد يظهر على مستوى الموارد المالية التي تدعم مضامينها.

2- طرق تفعيل السياسة الإجتماعية :

وذلك من خلال إتباع جملة من العمليات التي نعرضها كالتالي:

أ- تشجيع العمل على بناء مختلف المؤسسات الإجتماعية الموجهة للفئات المهمشة(دور المسنين،مراكز للمعاقين،الطفولة المسعفة...إلخ)،[29]لإستثمارها بما يدعم بقاءها و إستمراريتها.

ب- تنفيذ السياسة الإجتماعية على أرض الواقع مع المراقبة الدورية،[30]هذا يعني عدم إبقاءها كبرامج وخطط ،مع متابعتها بصفة دائمة لأجل حمايتها من أي طارئ قد يمس بمضومنها وهدفها.

ج-المساهمة في التطوير من خلال تقديم المشورة والمعلومات اللازمة امتخذي القرار في أسرع وأقل وقت ممكن،[31]بين كل الفاعلين المساهمين في إعداد وتنفيذ السياسة الإجتماعية على المستويين الكلي والجزئي.

د- البحث على موارد أخرى تدعم عملية تنفيذ السياسة الإجتماعية وعدم التركيز على النفط كمورد وحيد لذلك.

هـ- ضرورة وجود إطارات ذات كفاءة في صنع السياسة الإجتماعية للدولة،لتحقيق طموحات الفئات الهشة،وفق تخطيط محكم وموضوعي.

إن سياسات ترشيد الانفاق العمومي جعلت من ملف السياسة الإجتماعية خطا أحمر حسب تصريحات رجال السلطة في الجزائر،فقد أكدت وزيرة التضامن الوطني أن قانون المالية 2016 لم يتخلى على الفئات المعوزة و الهشة بل كرس مفهوم أن الدولة الجزائرية دولة إجتماعية بإمتياز ،[32]إذ يوحي هذا أن ضرر تراجع سعر البترول لم يمس بسياسة الدولة الإجتماعية،بل بلعكس رسخ فكرة الدور الإجتماعي للدولة.

وتبقى ضرورة تدخل الدولة أكثر من أي وقت مضى لتحقيق الرفاه ،وهذا بوضع سياسات و إستراتيجيات فعالة للتكفل بهذه الفئات الهشة،مع ضرورة إشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تحمل المسؤولية الإجتماعية تجاه هذه الفئات ،سواءا من خلال المشاركة في تنفيذ بعض البرامج أو تمويلها أو في عملية الرقابة والمتابعة.[33]،للوصول إلى مستوى الرفاه والعيش الكريم.

وإذا واصلت الدولة في الإعتماد على تمويل إقتصادها على نمط ريعي واحد كالبترول والسياحة أو بالإعتماد على القروض والإستثمار الأجنبي الأمر الذي يجعل منها مهتمة بالتوزيع دون أن تكون

منتجة[34].مما ينعكس هذا على محدودية الموارد الممولة لمختلف برامج السياسة الإجتماعية ،وبالتالي تبقى هذه الأخيرة ضعيفة ولا تحقق الأهداف المرجوة منها.

كما أن التطور الاقتصادي يؤدي إلى القضاء على حالة العوز والتقليل من تأثيراتها، لان قلة الموارد المتوفرة من جهة مع كثرة الحاجات من جهة أخرى، فضلا عن سوء توزيع الثروة يولد ومن دون أدنى شك توترات داخل المجتمع،قد تأخذ منعرجا خطيرا وترمي بالبلد في أزمات أمنية وسياسية حادة،وهذا ما شهدته الكثير من البلدان العربية حديثا.

الخاتـمة

شهدت الجزائر كبقية البلدان المصدرة للنفط تطورات تتعلق بتراجع سعر هذا الأخير في الأسواق العالمية ،بداية من النصف الثاني من سنة 2014،مما إنعكس سلبا على عديد برامج السياسة العامة،خاصة المتعلقة بالسياسة الإجتماعية،وتجلى ذلك خصوصا من خلال المخططين الخماسيين 2010-2014 و2015-2019 مما جعل السلطة الجزائرية تعيد النظر في مضامين هذه السياسة وفي الموارد المخصصة لها وهذا بعد الوفرة المالية التي كان يعيشها الإقتصاد الجزائري.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنفذ السياسة الإجتماعية من دون موارد مالية في شكل تحويلات مخصصة للسياسة الإجتماعية الهادفة إلى القضاء على مظاهر العوز والإحتياج،وتحسين الوضع المعيشي للفئات الهشة(المعاقين،النساء،الأطفال...).

لذا ينتظر من السلطة الجزائرية مراجعات عديدة للحفاظ على مضامين السياسة الإجتماعية ومواردها المالية المخصصة لها.

أ/ النتائج:

- لم تحافظ سياسة ترشيد النفقات على مضامين السياسة الإجتماعية بالقدر الكافي ،والدليل الهبوط المستمر في حجم التحويلات المخصصة (الإعتمادات المالية) للسياسة الإجتماعية.
- رغم تراجع حجم الأغلفة المالية المخصصة لقطاع التضامن الوطني في ظل هذه الازمة ،إلا أن تنوع مضامين السياسة الإجتماعية باقية كما هي (لم تتغير)،بل أخذت صور أخرى ومثال ذلك صدور سنة 2015 قانون يتعلق بحماية الطفل ،وكذلك دليل يتعلق بأفضل إعادة إدماج إجتماعي مهني للمرأة .
- لم ترقى السياسة الإجتماعية لدرجة تحقيق الرفاه للفئات المحتاجة في الجزائر،كون أن البعض من هذه الإعانات المقدمة من طرف الدولة محدودة،في ظل الوفرة المالية وحالة التقشف على حد سواء.
- لا تدعم السياسة الإجتماعية المتبعة في الجزائر مجالات التنمية المختلفة،بل تبقى برنامجا إجتماعيا هدفه تقديم إعانات للفئات الضعيفة،دون السعي لجعل هذه الفئات فعالة ومنتجة.

ب- الإقتراحات :

- لا يمكن بأي حال من الأحوال الإعتماد على البترول كممول أساسي للسياسة الإجتماعية،بل يجب تفعيل هذه الأخيرة لدعم ذاتها من خلال المشاريع المصغرة والبرامج المهنية و إستثمار مواهب الفئات المستفيدة من هذه السياسة بما يسهم في تطويرها ودعمها للتنمية الشاملة.

- وضع سياسة إجتماعية فعالة وفق تخطيط محكم ،لحمايتها من أي تطور قد ينعكس سلبا على مضامينها .

- تكريس مبدأ الشراكة بين السلطة والفواعل الأخرى (القطاع الخاص والمجتمع المدني) لصنع سياسة إجتماعية هادفة تتكيف مع تطلعات المجتمع ككل و أهداف الدولة الإجتماعية.

- الأخذ بعصرنة البرامج الإجتماعية لحماية المعوزين من الأطفال والمسنيين والمعاقين والنساء ضحايا الحرمان الإجتماعي.

ويبقى التجسيد الفعلي للسياسة الإجتماعية في الجزائر بفاعلية من خلال وجود إرادة حقيقية للسلطة، تقوم على أساس نطاق العمل التشاركي مع كافة الفئات المعنية بهذه السياسة المستفيدة والفاعلة،وبالتالي يتحقق الرفاه المنشود للمحرومين وتظهر معالم الدولة الإجتماعية التي لا تؤثر فيها التغيرات و الأزمات المختلفة،والتي تدعم التنمية بمختلف مجالاتها.

الهوامـش

1- الموقع : http://eco.univ-setif.dz/seminars/article.php?id=197 ، مصطفى بودرامة،**التحديات التي تواجه النفط في الجزائر**،ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخراجية للموارد المتاحة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف،الجزائر،يومي7-8 أفريل 2008،ص06.

2- توبي شيللي،**النفط :السياسة،الفقر ،الكوكب**،ترجمة:دينا الملاح،الرياض(السعودية)،مكتبة العبيكان،2010،ص23.

3- كولن كامبيل وأخرون، **نهاية عصر البترول**،ترجمة:عدنان عباس علي،الكويت:سلسلة عالم المعرفة،2004، ص 177-178.

4- المرجع نفسه،ص63.

5- مسعود البلي،**واقع السياسات الإجتماعية في الجزائر ومدى إرتباطها بالتنمية المستدامة**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة،الجزائر ،2010)،ص39.

6- **تقرير لجنة التنمية** الامم المتحدة ،اللجنة الإقتصادية لغربي أسيا(الاسكوا) ،الدورة السادس،نيويورك ،مارس 2008،ص01.

7- عبد النور ناجي،مبروك ساحلي،**تحليل السياسة العامة للدولة :تأثر السياسة التشغيلية للدولة بالوضع السياسي والأيديولوجي**،القاهرة:دار الكتاب الحديث،2016،ص26.

8-صالح بلحاج،**تحليل السياسة العامة**،الجزائر :مطبعة مرابط،2015،ص45.

9- اسامة عبد الرحمان،**البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية**،الكويت:سلسلة عالم المعرفة،1982،ص71.

10-نادية بن أحمد،**تنظيم السلطة السياسية في الجزائر منذ 1989**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص سياسات مقارنة،قسم العلوم السياسية،جامعة تلمسان،2013،الجزائر)،ص205.

11- رقية خياري،**السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الإجتماعية:الفقر- البطالة**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص علم الإجتماع التنمية،قسم علم الإجتماع،كلية الاداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية،جامعة بسكرة، الجزائر ،2014، ص179.

12- سمير التتير ،**الفقر والفساد في العالم العربي**،بيروت:دار الساقي،2009،ص60.

13- عبد الصمد سعودي،"إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم:التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر"،**مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**،جامعة الشلف،الجزائر،العدد الثاني عشر، 2014،ص32.

14- مختار عصماني ،"**دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**"،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية، ،جامعة سطيف الجزائر ،2014، ص149.

15- الموقع: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-de-references/plans-d-actions

الوزارة الأولى ،**مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2012** ،الجزائر، ص 39، **(بتصرف)**.

16- الموقع : http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-de-references/plans-d-actions

الوزارة الأولى ،**مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2014** ،الجزائر،**ص(6،5،3،1)**، **(بتصرف)**.

17-قوانين المالية(2012-2013-2014-)،**(بتصرف)**:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،رئاسة الجمهورية،قانون رقم 16/11 المؤرخ في 2011/12/28،يتضمن قانون المالية لسنة 2012،**الجريدة الرسمية**،العدد 72،ص32.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،رئاسة الجمهورية،قانون رقم 12/12 المؤرخ في 2012/12/26،يتضمن قانون المالية لسنة 2013،**الجريدة الرسمية**،العدد 72،ص26.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،رئاسة الجمهورية،قانون رقم 08/13 المؤرخ في2013/12/30،يتضمن قانون المالية لسنة 2014،**الجريدة الرسمية**،العدد 68،ص46.

18- الموقع : http//www.brookings.edu/doha ،غريغوري غوس،**هبوط أسعار النفط:الأسباب والتبعات الجيوسياسية**،موجز السياسة 2015، مركز بروكنجز،الدوحة(قطر)،ص02.

19- البنك الدولي،**إنخفاض أسعار النفط**،الموجز الإقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا،العددالرابع،جانفي2015،ص14.

20- الموقع :http://www.imf.org/external/ns/search.aspx?NewQuery ،صندوق النقد الدولي،أثر **إنخفاض النفط على الإقتصاد الجزائري**،بيان صحفي،رقم 107/16،مؤرخ في 2016/03/14،ص01.

21- مجلس الأمة،"المرجعية الروحية ثابتة في منظومة قيم المجتمعات"،**مجلة مجلس الأمة**،العدد 66،جوان،المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار،الجزائر ،2015،ص37.

22- الموقع: www.apn.dz.

- المجلس الشعبي الوطني،**التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016**،لجنة المالية والميزانية،الدورة الخريفية،2015،ص17.

23-الموقع : www.mdps.gov.qa.

- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء،**الآفاق الإقتصادية لدولة قطر 2015-2017**،قطر،ص09.

24- قوانين المالية(2015-2016-2017) ،**(بتصرف)**:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،رئاسة الجمهورية،قانون رقم 10/14 المؤرخ في 2014/12/30،يتضمن قانون المالية لسنة 2015،**الجريدة الرسمية**،العدد 78،ص47.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،رئاسة الجمهورية،قانون رقم 18/15 المؤرخ في 2015/12/30،يتضمن قانون المالية لسنة 2016،**الجريدة الرسمية**،العدد 72،ص37.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،رئاسة الجمهورية،قانون رقم 14/16 المؤرخ في2016/12/28،يتضمن قانون المالية لسنة 2017،**الجريدة الرسمية**،العدد 77،ص66.

25- الموقع : http://www.aps.dz/ar/economie/38090

- وكالة الانباء الجزائرية،**سلال: ترشيد النفقات لن يؤثر على المكاسب الاجتماعية**،2016/12/29، 26- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة،**السياسات الحكومية في مجال التضامن الوطني**،2015،ص1-6،**(بتصرف)**.

27- محمد بلجيلالي،كمال لحول،"رعاية الأشخاص المسنين المعوزين في نظم الحماية الإجتماعية الجزائري"،**مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**،جامعة الشلف،الجزائر،العدد الخامس عشر،السداسي الثاني،2016،ص95.

28- ج.ج.د.ش،و.ت.و.أ.ق.م،**المرجع السابق**.

29- ليلى مكاك،**دور وكالة التنمية الإجتماعية في تحسين ظروف الأسرة**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص علم الإجتماع العائلي،قسم علم الإجتماع،جامعة باتنة،الجزائر،2011)،ص55.

30- مسعود البلي،**مرجع سابق**،ص190.

31- مليكة العربي،**السياسات الإجتماعية ونوعية الحياة في الجزائر(مقاربة كمية)**،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص إقتصاد وتسيير عمومي،قسم العلوم الإقتصادية،جامعة معسكر،الجزائر،2016) ،ص33.

32- الموقع: http//www.echoroukonline.com/ara/articles

- جريدة الشروق الجزائرية،**مونية مسلم:قانون المالية 2016 يكرس الدولة الإجتماعية بامتياز**،2015/12/07،

33- محمد بلجيلالي،**مرجع سابق**،ص100.

34- عبد الجليل بلهوشات ،**التنمية السياسية والحكم الراشد في الجزائر**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،تخصص الحوكمة والتنمية،كلية الحقوق،جامعة جامعة باتنة،الجزائر،2015)،ص59.